أنباء عن نية مجلس الوزراء المواجهة الفورية.. ودعوات نيابية إلى علانية الجلسات

الحكومة تواجه استجواباً جديداً.. والغانم: من حقها طلب التأجيل

يعقوب الصانع

■ استخدام الأدوات الدستورية لم يعطل أعمال النواب ولا اللجان البرلمانية وفريق الأولويات

■ مهما كان عدد المساءلات فلن يقلل من إصرارنا على مواصلة العمل .. ولم ألمس إحباطا لدى أي من النواب

كتب مصطفى كامل:

فيما تواترت انباء عن نية الحكومة مواجهة الاستجوابات المقدمة لسمو رئيس الوزراء والشيخ محمد العبدالله، أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن تسلم الامانة العامة للمجلس صحيفة استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبد الله بصفته وانه ابلغ الوزير المعني بذلك وسيدرج الاستجواب في جلسة 12 نوفمبر المقبل.

وقال الغانم في تصريح صحافي أمس، «انه من حق النواب باستخدام ادواتهم الدستورية بما فيها الاستجوابات مشددا على ان استخدام هذا الحق لم يعطل اعمال النواب ولا اللجان البرلمانية وفريق الاولويات والذين يتطلعون الى تحقيق طموحات المواطنين من خلال العمل الدؤوب».

واوضح الغانم ان ترتيب اولويات السلطتين من قبل الفريق النيابي برئاسة النائب علي العمير يمضي بشكل سليم ووفق ما هو مخطط لها معربا عن شكره وتقديره لجهود الفريق الذي نأمل ان ينهي اعماله قبل جلسة مجلس الامة المقبلة كما اعرب عن شكره لرؤساء واعضاء اللجان البرلمانية الذين يعكفون على مناقشة الاقتراحات النيابية.

اضاف انه سيتم تحديد جدول زمني للاولويات التي يتم توزيعها على جلسات المجلس العادية فيما سيتم تحديد جلسات خاصة لبعض القوانين والقضايا المهمة والعاجلة.

وسئل الغانم ان كانت الاستجوابات المقدمة مسمارا في نعش مجلس الامة فاجاب قائلا «الاستجوابات حق دستوري ومهما كان عدد الاستجوابات فان هذا لن يقلل من اصرارهم ورغبتهم في ممارسة اعمالهم البرلمانية» مؤكدا انه لم يلمس احباطا لدى اي من النواب بسبب الاستجوابات بل انه لاحظ حماسا تنفيذيا وعدنا به المواطنين الذين يتطلعون الى الانجاز.

واضاف «ان النائب هو من يحدد توقيت ومادة الاستجواب ويبقى الحكم للنواب بعد قراءته ومناقشته والاستماع الى الطرفين النائب المستجوب والوزير المستجوب».

وذكر «انا اقسمت على احترام الدستور وقوانين الدولة وما اقوم به كرئيس للمجلس هو تطبيق اللائحة بحذافيرها في كل الامور

مرزوق الغانم

وسادير الجلسات طبقا للائحة الداخلية ولا اخوض في نوايا النواب فانا امامي استجوابات تم تقديمهما وأدراجهما على جدول الاعمال واذا ما تم تقديم استجواب ثالث او رابع فساتخذ الاجراء اللائحي ذاته.

واضاف ان ما استجد هو عدم تاثر عمل النواب بتقديم الاستجوابين فكلنا نسعى لتحقيق طموحات المواطنين وهذا لا يحدث بالتصريحات فقط بل بالعمل الدؤوب.

وحول توجه الحكومة للتعامل مع الاستجوابات قال «هذا امر يرجع الى الحكومة نفسها اما دوري فهو تطبيق اللائحة بحذافيرها وهذا ما حصل عبر ادراج الاستجوابين في جلسة 12 نوفمبر».

واكد انه لم يبلغ باي موقف حكومي حيال الاستجوابين لافتا الى انه وحسب اللائحة فان الحكومة هي المعنية باعلان موقفها داخل القاعة وفي الجلسة المخصصة لمناقشة الاستجواب.

وعن رأيه في ردود افعال النواب على برنامج عمل الحكومة ذكر الغانم ان للخطاب الاميري وبرنامج الحكومة جلسات عدة لمناقشتها داخل القاعة ومن حق كل النواب ابداء ارائهم وملاحظاتهم وانتقاداتهم. وحول لقائه واعضاء مكتب المجلس سمو امير البلاد اليوم قال هذا لقاء بروتوكولي تشرفنا فيه بلقاء سمو الامير وكان نقاشنا حول مختلف الامور.

من جانبه، اوضح النائب يعقوب الصانع ان الاستجوابات مردها قاعة عبد الله السالم سواء كنا مؤيدين او معارضين.

واضاف التخوين والتشكيك في مقدمي الاستجوابات او معارضيها او مؤيديها امر مرفوض والي الجميع ان يلتزموا بها حتي يستمر المجلس في عمله وانجازه ونصل الي بر الامان.

وفي هذا السياق قال النائب عبدالله التميمي انها بادرة طيبة من الحكومة، مشددا على ضرورة مواجهة الاستجواب في جلسة علنية، خاصة وان الاستجواب ليس به معلومات عسكرية او سرية. وحول ما قاله النائب رياض العدساني بحقه وهجومه عليه بسبب انتقاده لاستجوابه واتهامه بانه يخاف على كرسيه، قال التميمي لانخشى الانتخابات ولا اختلف مع العدساني بوجود اخطاء وفساد، ولانزايد على احد لكننا امام مرحلة استحقاق بالدفع بعدة قضايا ولاتخرعني الانتخابات.

عبدالله التميمي

■ الصانع: الاستجوابات مردها قاعة عبدالله السالم سواء كنا مؤيدين أو معارضين

والتخوين والتشكيك مرفوضان

التميمي: المساءلة ليس بها معلومات عسكرية أو سرية وأتمنى أن تواجه في العلن

الفريق اجتمع مع رؤساء اللجان وبحث معهم أبرز اهتماماتهم

العمير: النواب اتفقوا على الأولويات .. ونتمنى التوافق مع الحكومة في الاجتماع المقبل

اتفق فريق الاولويات النيابي خلال اجتماعه على ابرز اولويات اللجان البرلمانية تمهيدا لعرضها في اجتماع يعقده الفريق مع الحكومة يوم الاربعاء المقبل والخروج بتصور توافقي لاولويات السلطتين قبل جلسة المجلس المقبلة.

واعرب انه تمت مناقشة اولويات رؤساء اللجان، متمنيا ان يكون هناك توافق مع الجانب الحكومي في اجتماع الاربعاء المقبل.

وذكر العمير ان رئيس لجنة الميزانيات طلب منح اولوية للموازنة العامة للدولة التي صدرت بمرسوم ضرورة كما اشار ان الموازنة العامة للدولة الجديدة 2015/2014 قد تصل اللجنة في فبراير المقبل بالاضافة الى الحسابات الختامية في مايو ويونيو المقبلين والتي ستكون لها اولوية.

جانب من اجتماع لجنة الأولويات (تصوير: صالح محمد)

واوضح ان رئيس اللجنة المالية قدم اولوياته المتمثلة في قوانين المناقصات والخطوط الكويتية وتعديل B. o. T مشيرا انه لدي اللجنة اولويات اخرى لم يتم حسمها حتى الان.

وقال ان رئيس اللجنة التعليمية بين ان اولويات لجنته الجامعات الحكومية والتعليم والخاص بالاضافة الى اولويات سوف يتم الاتفاق عليها بالاجتماع المقبل للجنة التعليمية.

وذكر العمير ان رئيس اللجنة التشريعية افادبان اولويات لجنته قوانين المعاملات الالكترونية واستقلال القضاء وتعديل هيئة مكافحة الفساد وقانون محكمة الوزراء ، لافتا إلى ان رئيس لجنة حماية الاموال العامة طلب من فريق الاولويات امهاله بعض الوقت لاحالة تقريره بشان اولويات لجنته لاسيما وان هناك امورا على جدول الاعمال مرتبطة بالشق الرقابي لا التنموي.

واعرب العمير عن شكره لرئيس مجلس الامة مرزوق الغانم والذي يبدي تعاونا مع الفريق كما توجه بالشكر الى رؤساء اللجان البرلمانية وبقية اعضائها الذين اكدا دعمهم لفريق الاولويات وحرصهم على تحقيق تطلعات المواطنين.

تنص على ادخال الشركات المحلية والأجنبية ضمن حصة الشريك الإستراتيجي

«المالية البرلمانية» وافقت على تعديلات قانون خصخصة «الكويتية»

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية اليوم على اقتراحات بقوانين بشان تعديلات مقدمة على قانون خصخصة الخطوط الجوية الكويتية.

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري عقب انتهاء اجتماع اللجنة انه تم خلال اجتماع اللجنة الموافقة على تعديلات مقدمة على قانون «الكويتية» وعلى ادخال الشركات المحلية والأجنبية ضمن حصة الشريك الاستراتيجي. واضاف انه تم النص في التعديلات المقدمة على «الكويتية» على السهم الذهبي للحكومة في الشركة و حفظ حقوق العاملين فيها وفتح الباب امام الشركات الأجنبية و المحلية في مزايدة علنية لاسهم الخطوط الكويتية.

■ الجبري: التعديلات المقدمة على «الكويتية» نصت على السهم الذهبي للحكومة في الشركة لحفظ حقوق العاملين

أكدوا أن البادرة ليست غريبة على صاحب السمو

نواب أشادوا بالقرار السامي في حق أبناء الشهداء

أكد نواب في مجلس الأمة أن بادرة سمو الأمير بقبول ابناء الشهداء في السلك العسكري تستحق الإشادة، وأنها ليست غريبة على سموه، متمنين أن تكون بداية لحل نهائي لملف «البدون».

وأشاد النائب خليل الصالح بالبادرة الابوية لحضرة صاحب السمو امير البلاد في شأن قرار قبول ابناء الشهداء في السلك العسكري مؤكدا ان تلك البادرات الانسانية ليست بمستغربة علي سمو الأمير صاحب القلب الكبير.

وتمنى الصالح ان تكون مثل هذه الخطوات بادرة في اتجاة حل ملف البدون نهائيا والذي ظل عالقا لمدة سنوات عديدة.

ولفت ان نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع يتلمس رغبات مرؤسية وهو دائما سباق في مختلف الحالات الانسانية منوها ان هذا القرار يساعد علي طمانة الاسر وتامين دخل ثابت يساعدهم على متطلبات الحياة وهو بدوره ينعكس ايجابيا على امن المجتمع واستقراره مطالبا وزارات ومؤسسات الدولة ان تحذو نفس حذو وزارة الدفاع لاسيما بالنسبة للمراة من فئة البدون . من جانبه، اثنى النائب عبدالله التميمي على مبادرة صاحب السمو أمير البلاد وأمره السامي بضم أبناء الشهداء العسكرين لكشوف التجنيس نظرا للتضحيات التي قدمها ابائهم دون تراب الكويت الغالية ، واستثنائهم من شرط الام الكويتية للانتساب لشرف الخدمة العسكرية في الجيش الكويتي .وقال عودنا حكيم العالم وصاحب القلب الابوي الكبير على تلك المبادرات والمكارم التي يفيض بها على أبناء الشعب و يراعي فيها الكثير ممن قدموا أعمارهم فداء للكويت ، لافتا الى أن هذه التوجيهات والمبادرات ليست غريبة على الاب الذي يحنو دائما على أبناء وطنه ،ولمساته الانسانية فهو أهل لذلك. وناشد التميمي صاحب السمو الامير بالالتفات الى ابنائه أبناء الارامل والمطلقات وأبناء الكويتيات والبقية من أبناء البدون الذين ينتظرون من سموه أن يشملهم بعين العطف الابوي وينهي معاناتهم في الحياة ، فهم أبناء مخلصون للكويت وأميرها وقادرون باخلاص على التضحية بأرواحهم دونها، فإذا ما شملهم

خليل الصالح

عطفك الابوي ياصاحب السمو ، فسوف يكون ذلك انجازاً يسجل في صحائفك المليئة بروائع الحكمة والانسانية ياوالد الجميع لتحظ بها تحفة تضاف للسجل الرائع لسموكم الذي قل ما حصد مثله قادة العالم .

واشار الى تفاعل سمو رئيس الوزراء ومعالي وزير الدفاع بتنفيذ الامر السامي وسرعة الاستجابة لتطبيق تلك المبادرة الاميرية الامر الذي يعزز من الاجواء التفاؤلية بقرب حل هذه القضايا الانسانية والوطنية البحتة.

سلطان اللغيصم

بدوره، ذكر مقرر لجنة الدفاع والداخلية النائب سلطان اللغيصم ان «سمو الامير عودنا دائما على مكرماته ومبادراته السباقة»، مشيرا إلى التوجيهات السامية التي أثلجت الصدور بإضافة جميع الشهداء العسكريين في الجيش الكويتي المشاركين في العمليات الحربية الى كشوفات التجنيس، تقديرا من سموه للتضحيات والدماء الزكية التي قدمها شهداء الكويت، وقبول جميع ابناء الشهداء البدون في السلك العسكري واستثنائهم من شرط الأم الكويتية. وثمن اللغيصم، في تصريح صحافي أمس، تعليمات سمو الشيخ جابر المبارك، الذي أوعز إلى وزارة الدفاع تنفيذ التوجيهات السامية، مشيدا بالنهج الانساني لوزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بإضافة جميع الشهداء العسكريين في الجيش المشاركين في العمليات الحربية الى كشوف التجنيس، لتكون لهم الاولوية في الحصول على الجنسية.

واوضح ان «لشهداء البدون الذين قضوا في العمليات الحربية في الداخل والخارج دينا علينا وجب رده، بتامين حياة كريمة لذويهم الذين استحقوا بجدارة شرف الجنسية الكويتية، بعد أن سالت دماء شهدائهم الطاهرة من اجل الكويت».

واضاف انه يلمس بوادر ايجابية نحو تجنيس البدون المستحقين التي بدأت بشائرها بالتوجيهات السامية بتجنيس الشهداء العسكريين، مؤكدا ان لجنة الدفاع والداخلية تولي ملف التجنيس اهمية قصوى، مشيرا الى انها ستناقش الموضوع مع وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في الاجتماعات المقبلة لازالة العقبات والعراقيل.

العازمي: وقف إهدار المال العام واجب

أكد النائب حمدان العازمي انه لن يقبل أن يكون حل القضية الإسكانية وغيرها من قضايا الدولة المتعثرة من جيوب المواطنين عبر فرض الضرائب ورفع أسعار البنزين والمحروقات، لافتا إلى أن الدولة تناقض نفسها ،فبعد ان جاء في برنامج عمل الحكومة تحذير وتهديد بانتهاء دولة الرفاه، خرج وزير التجارة لينفي صحة هذا الأمر ويؤكد أن برنامج عمل الحكومة هدفه الأساسي توفير دولة الرفاه، ليخرج علينا تصريح جديد يعيد طرح رفع الأسعار كحل لدعم المواد الإنشائية وحل القضية الإسكانية..

وشدد العازمي في تصريح صحافي أمس، على ضرورة البحث عن حلول بديلة لما تم طرحه من رفع للأسعار، مبينا أن الدولة لديها وفرة مالية كبيرة، وتحتاج إلى وقف هدر المال العام في المناقصات والمشروعات المعطلة لتحقيق فائض أكبر، ووقف تغول كبار المتنفذين بدلا من البحث عن حلول من جيوب المواطنين المنهكين أصلا من ارتفاع الأسعار في جميع مجالات الحياة.

حمدان العازمي

وأشار إلى وجود رغبة نيابية في معاونة الحكومة على القضية الإسكانية، ودعم كامل للإجراءات المتخذة إذا كانت الحكومة جادة بالفعل في حل القضية، مطالبا بالابتعاد عن المواطن وعدم التضييق عليه برفع أسعار البنزين والمحروقات إذا أرادت الحكومة بالفعل أن تجد لها عونا نيابيا تحت قبة عبدالله السالم، وإلا فإنها ستدخل في مشكلة جديدة مع النواب الذين أتوا إلى هذا المكان ليحلوا مشكلات المواطنين لا ليساهموا في تفاقمها.

وتساءل العازمي: لماذا لم تتخذ الإمارات وقطر نفس هذه الإجراءات لحل المشكلة الإسكانية رغم قلة الفوائض المالية الموجودة لدى الدولتين بالمقارنة مع الكويت؟، داعيا إلى دراسة تجربة البلدين والاستفادة منها في حل هذه القضية.